للمجتمع الاردني والكيان الذى تقوم عليه الدولة ـ والقوانين الاردنية ، يعتبران المرجع الفيصل في الامر مثار البحث ، على اساس انها كانت تحكم علاقات الشعب الفلسطيني قبل وقوع الاحتلال للضفة الغربية كما في الضفة الشرقية سواء بسواء ، وهي ايضا ما تزال بعد الاحتلال موضع التطبيق بل والمصادرة التي تحكم علاقاته واليها يصار في ضبط سريان نصوصها ، وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية العامة .

لقد صدر دستور المملكة الاردنية ، نصوص قواعده واحكامه ومبادئه ، بالوصف الاتي :ـ

(المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه .. الى آخره) .

ـ كلمة (ملكها ـ بكسر الميم) تعني الاراضي غير القابلة للتجزئة . والاتفاقات على موافقة مجلس الامة شعارا كافيا ، بأنها ملك الامة التي يرجع اليها ، ممثلة في مجلسها النيابي حقا لا مجازا ، عملا بنص الدستور (.. ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه) حرمة للارض وتقديسا لها .

ويبدو واضحا جدا ان الشعب ولا احد سواه ـ لكونه المصدر ـ لجميع السلطات ، والحكومة وهي مظهر للسلطات المستمد بطبيعته من الشعب لا تعدو وكونها ممثلة شرعية له ووكيلة عنه في الاشراف والادارة ، وبالتالي المعبرة عن ارادته في هذا الشأن .